



كلية الدراسات العليا



**دور القياس المحاسبي للجودة الشاملة
في زيادة المحتوى الإعلامي للتقارير و
القوائم المالية المنشورة
دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي
السوداني**

Role of Accountability Measurement of Total Quality to Increase
Information Content of the Reports and Published Financial Statements
Implementation Studies on FAISAL ISLMIC BANK

**رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة و
التمويل**

إعداد الطالب
مصطفى حلمد سالم الحكيم

إشراف
أ.د. عصام الدين محمد متولي
رئيس قسم المحاسبة بجامعة أمدرمن الإسلامية
الأستاذ بجامعة القاهرة

1428هـ - 2007م

**بسم الله الرحمن
الرحيم**

الإهداء

إلى .. أبي نورُ دربي
إلى .. أمي حبيبةُ قلبي
إلى .. إخواني رفعةُ رأسي
إلى .. زوجتي سندُ حياتي
إلى .. أساتذتي بابُ علمي
إلى .. زملائي رفقاء دربي
إلى .. وطني عزتي و
شموخي

الشكر و التقدير

الحمد لله , و الصلاة و السلام على رسل الله , الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات , الحمد لله القائل في محكم تنزيله

(سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

الحمد لله الذي ساعدني بعبء كل من حولي لإتمام هذا الدراسة , فلولا عطائهم لما تمكنت من إتمام الدراسة بالصورة التي هي عليها الآن , فممن الخطوة الأولى كن توفيق الله معي بعبء هؤلاء ,

- أستاذي بروفير/عصام الدين محمد متولي رئيس قسم المحاسبة بجامعة أكرمن الإسلامية , أمد الله في عمره و جعله لنا زخراً و لكافة الأمة العربية و الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة و تعهد الباحث بالرعاية العلمية و التوجيه الرشيد.

- الدكتور/ مصطفى بشاري مشرفي و أستاذي الذي ألهمني بالكثير من الافكار و التوجيهات و الذي لولاه لما خرجت هذه الدراسة بهذه الصورة .

- زملائي و أخواني الأساتذة بجامعة الزعيم الأزهرى و الذين ساندوني خلال الفترة الطويلة لهذه الدراسة .

- جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا بإدارتها و أساتذتها و كل من ساعدني و أنار طريقي.

- لجنة الحكم د. عبد الماجد عجلله , د. هلال صالح؛ الذين أوضحوا العديد من النقاط التي غابت عني.

- أسرة مركز دراسات الجودة و الإمتياز التي وقفوا بجانبى بالسؤال و المصاندة و التشجيع إلى أن كانت هذه الدراسة.

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين صاحبوني بالمشورة و الذين إستنار طريقي بهم طول سنوات الدراسة أساتذتي الكرام .

و الله من وراء القصد

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الإستهلال
ج	الأهداء
د	الشكر و العرفان
هـ	فهرس الموضوعات
ز	فهرس الأشكال
ح	فهرس الجداول
ط	مستخلص الدراسة
ك	Abstract
م	المقدمة
م	مشكلة الدراسة
ن	أهمية الدراسة
س	أهداف الدراسة
ع	فروض الدراسة
ع	منهج الدراسة
ع	حدود الدراسة
ف	هيكل الدراسة
ص	الدراسات السابقة
1	1/الفصل الأول: القياس المحاسبي للجودة الشاملة.
4	1/1 المبحث الأول: الإتجاهات الحديثة في القياس المحاسبي
6	1/1/1 مفهوم القياس المحاسبي
8	1/1/2 أركان عملية القياس المحاسبي
9	1/1/3 اتجاهات القياس المحاسبي
15	1/1/4 مفهوم القياس المحاسبي للجودة الشاملة
21	1/1/5 أهمية القياس المحاسبي للجودة الشاملة
22	1/1/6 منهجية تطبيق القياس المحاسبي للجودة الشاملة

26	1/2 المبحث الثاني: القياس المتوازن للجودة الشاملة
27	1/2/1 مفهوم القياس المتوازن للجودة الشاملة
28	1/2/2 النموذج الأوربي لإمتياز الأعمال
32	1/2/3 المبادئ الأساسية للإمتياز
34	1/2/4 معايير النموذج الأوربي لإمتياز الأعمال Excellence criteria's
36	1/2/5 أسلوب RADAR للقياس المتوازن
40	1/2/6 تقرير التقييم الذاتي Self Assessment Report
43	1/3 المبحث الثالث: القياس المحاسبي المتوازن
43	1/3/1 مفهوم القياس المحاسبي المتوازن
46	1/3/2 أهمية القياس المحاسبي المتوازن
49	1/3/3 النماذج العالمية للقياس المحاسبي المتوازن
53	1/3/4 التوازن داخل القياس المحاسبي المتوازن
55	1/3/5 مكونات القياس المحاسبي المتوازن
58	1/3/6 تطبيق القياس المحاسبي المتوازن
64	2/ الفصل الثاني : التقارير المالية المنشورة
66	2/1 المبحث الأول : مفهوم و أهداف و مستخدمو التقارير المالية المنشورة
66	2/1/1 مفهوم التقارير المالية المنشورة
68	2/1/2 أهداف التقارير المالية المنشورة
75	2/1/3 مستخدمو التقارير المالية المنشورة
80	2/1/4 مكونات التقارير المالية المنشورة
86	2/2 المبحث الثاني : الإفصاح في التقارير المالية المنشورة
86	2/2/1 مفهوم الإفصاح المحاسبي
88	2/2/2 محددات الإفصاح المحاسبي
95	2/2/3 متطلبات زيادة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة
96	2/2/4 الإفصاح بإضافة قائمة جديدة لمجموعة القوائم المحاسبية
100	2/3 المبحث الثالث : المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة
100	2/3/1 مفهوم المعلومات المحاسبية
102	2/3/2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
110	2/3/3 مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة
112	2/3/4 إتجاهات دراسة المحتوى الإعلامي
125	3/ الفصل الثالث : النموذج المقترح للقياس المحاسبي المتوازن لمستخدمي

	التقارير المالية المنشورة
128	3/1 المبحث الأول : القياس و الإفصاح في النموذج المقترح.
128	3/1/1 إفتراضات النموذج المقترح.
129	3/1/2 هيكل النموذج المقترح.
131	3/1/3 القياس في النموذج المقترح.
137	3/1/4 قائمة القياس المحاسبي المتوازن.
139	3/1/5 تحليل النموذج المقترح للقياس المحاسبي المتوازن.
141	3/1/6 الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في النموذج المقترح.
153	3/2 المبحث الثاني : القياس المحاسبي المتوازن للبنوك
154	3/2/1 العوامل المؤثرة على القياس المحاسبي المتوازن في البنوك
156	3/2/2 المقومات الأساسية للقياس المحاسبي المتوازن في البنوك
157	3/2/3 اختيار مؤشرات القياس المحاسبي المتوازن
159	3/2/4 المحتوى الإعلامي للتقارير المالية للبنوك
161	3/2/5 تقرير التقييم الذاتي للبنوك
162	3/2/6 معايير لجنة بازل لقياس المنشآت المصرفية
166	3/3 المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية التحليلة للنموذج المقترح
166	3/3/1 بنك فيصل الإسلامي السوداني
170	3/3/2 قائمة النموذج المقترح لبنك فيصل الإسلامي السوداني
174	3/3/3 مقاييس النموذج المقترح لبنك فيصل الإسلامي السوداني
184	3/3/4 تطبيق النموذج المقترح على البنك
191	3/3/5 المحتوى الإعلامي الإضافي للنموذج المقترح
201	3/3/6 ملاحظات و نتائج التطبيق.
204	النتائج و التوصيات
208	المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
39	العلاقة بين العناصر Elements و المسببات Attributes الأسلوب RADAR	(1/2/1)

138	قائمة القياس المحاسبي المتوازن المقترحة	(3/1/1)
163	معايير قياس الإدارة في نموذج بازل للبنوك	(3/2/1)
172	نموذج القائمة المقترحة لبنك فيصل الإسلامي السوداني	(3/3/1)
185	إستمارة جمع بيانات البحوث	(3/3/2)
186	إستمارة جمع بيانات الموارد البشرية	(3/3/3)
186	إستمارة جمع بيانات الإستثمار	(3/3/4)
187	إستمارة جمع البيانات الخاصة ببنك السودان	(3/3/5)
189	قائمة القياس المحاسبي المتوازن للبنك	(3/3/6)
192	مجموعة المؤشرات التي تضيف محتوى إعلامي عن العاملين	(3/3/7)
195	مجموعة المؤشرات التي تضيف محتوى إعلامي عن الزبائن	(3/3/8)
197	مجموعة المؤشرات التي تضيف محتوى إعلامي عن المجتمع	(3/3/9)
199	مجموعة المؤشرات التي تضيف محتوى إعلامي عن الإدارة	) 3/3/10 (

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	البيان	رقم الشكل
31	العلاقة بين العناصر المحددة لمستوى الإمتياز	(1/2/1)
33	المبادئ الأساسية للإمتياز	(1/2/2)
34	معايير النموذج الأوربي لامتياز الأعمال	(1/2/3)
37	عناصر أسلوب رادار RADAR	(1/2/4)
53	التوازن داخل القياس المحاسبي المتوازن	(1/3/1)
55	القياس المحاسبي المتوازن كما أوضحه Kaplan & Norton	(1/3/2)
70	الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي	(2/1/1)
103	هيكل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	(2/3/1)
130	البناء الهيكلي للنموذج المقترح	(3/1/1)
131	النموذج المقترح للقياس المحاسبي المتوازن	(3/1/2)
132	النموذج المقترح للمجموعة الأولى	(3/1/3)
134	النموذج المقترح للمجموعة الثانية	(3/1/4)
135	النموذج المقترح للمجموعة الثالثة	(3/1/5)

مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة لزيادة المحتوى الإعلامي للتقارير و القوائم المالية المنشورة من خلال قائمة إضافية تضاف لمجموعة القوائم المالية المنشورة , تحتوى هذه القائمة على مجموعة من المعلومات غير المالية – النوعية- المتوازنة التي تعبر عن ما تقدمه المؤسسة للأطراف ذات المصلحة.

القائمة المقترحة تعتمد على أحد أهم الإتجاهات الحديثة في القياس المحاسبي للجودة الشاملة و هو القياس المحاسبي المتوازن و الذي يقوم على قياس مدى تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في المؤسسات بشكل متوازن, فهو يحدد مدى نجاح المؤسسة في المستقبل معتمدة في ذلك على تحقيق رضا الأطراف ذات المصلحة.

لذلك فقد قلمت الدراسة بإختبار الفروض التالية :

1. القياس المحاسبي للجودة الشاملة يساعد على بناء قياس شامل لكافة أنشطة المؤسسة التي تؤثر على الأطراف ذات المصلحة.

2. المحتوى الإعلامي للتقارير و القوائم المالية المنشورة غير كافي لتوفير المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لها.

3. النموذج المقترح للقياس المحاسبي المتوازن يفصح عن المعلومات التي تحتاجها الأطراف ذات المصلحة بشكل متوازن داخل القوائم المالية المنشورة.

من خلال نتائج الدراسة إتضح صحة الفروض الثلاثة و أوصى الباحث بالآتي:

1- أن يتم بناء نظام محاسبي مستثنى و دفتري يشمل المعلومات المطلوب قيلسها و تحليلها في القائمة المقترحة و ذلك لسببين:

• توفر المعلومات اللازمة للقائمة.

• التأكد من صحة المعلومات الواردة فيها.

2- نقترح أن على الوزارت أو الهيئت الحكومية المتخصصة بناء هذه القائمة لكل حقل من حقول النشاط في الدولة .

3- يمكن السعي لتطوير هذه النموذج الذي بناه الباحث لبنك فيصل الإسلامي مع بنك السودان ليتم تعميمه لكافة البنوك العاملة في السودان .

4- نوصي أن تتم المراجعة على هذه القوائم من خلال إتحاهيين :

- الأول يمكن للهيئت الدولية للمحاسبة من بناء قائمة متوازنة تعبر عن الجوانب غير المالية في المؤسسات , و أن يوضع لها إطار نظري و إطار عملي يحدد كيفية الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

- يمكن متابعة نشاط القطاعات الإقتصادية المختلفة في السودان من خلال لجان متخصصة تابعة لديوان المراجع العام أو من خلال الجهات الحكومية التابعة لها هذه المؤسسات.

Abstract

The aim of this research is to increasing the information content of published reports and financial statements. This will be done through an additional non-financial statement, to be added to the published financial statements.

This non-financial statement contains a group of qualitative and balanced information, that shows what the institution offers to the stakeholder.

The proposed statement relies on one of the most important modern trend in Total Quality Accounting Measurement (Balance Accounting Measurement), which measures the rate of application for Total Quality Principles in institutions in a balance manner; it determines the rate of success of the institution in the future relying on getting the satisfaction of stakeholders.

To accomplish this research tested the fallowing hypothesizes:-

- 1- The accounting measurement for comprehensive quality helps in building a comprehensive measurement for all the activities of the institution which affects stakeholders.
- 2- The information content of the reports and the published financial statements is not sufficient to provide the information needed by their users.
- 3- The proposed model of the balanced accounting measurement, measures, depicts and tells the information that are needed by interested parties in balanced shape inside the published financial statements.

Passing through the results of the research it became clear that all hypotheses are valid, the research recommended the fallowing:-

- 1- A documentary and registry accounting system must be build to include the required data it's measurement and analysis in the proposed statement for two reasons:-
 - a. Availability of data required for the statement.
 - b. Making sure that the information in the statement is valid.
- 2- The ministries or specialized government corporations should build this statement for every field of activates of state.

- 3- The model developed by the researcher for Faisal Islamic Bank can be developed further in cooperation with Bank of Sudan to be used by all banks in the Sudan.
- 4- The statement should be audited through two approaches:-
 - The international accounting corporations should build a balanced statement that expresses the non financial aspects in the corporations, and a theoretical and practical framework should be put to determine the way of measurement and, depiction telling of the non financial information.
 - The activities of institution in the various economic sectors should be followed through specialized committees under the chamber of auditor general or through bodies under these institutions.

المقدمة:

تواجه مؤسسات الأعمال ضغوطا مختلفة متعددة داخليا و خارجيا، و من هذه الضغوط إرتفاع حدة التنافس بين مؤسسات الأعمال المماثلة، مع زيادة الوعي لدى المنتفعين بالمنتج و اهتمامهم المتزايد بالجودة، و كان الوضع في هذه المؤسسات ضعف التنسيق بين الإدارات والأقسام، انعدام المعايير و المقاييس الموضوعية لتقويم كفاءة و فعالية الأداء الإداري والإنتاجي، و لهذه الأسباب سعت العديد من مؤسسات الأعمال حول العالم لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ليساعدها في التعرف على جوانب الهدر في الوقت و الطاقات الذهنية و المادية و من ثم التخلص منها.

إن الجودة الشاملة كنظام إداري يعتمد على العديد من المفاهيم و المبادئ و الأنشطة و التي تتوجه للزبائن سعيا لإرضائهم، و إن المؤسسات التي تطبقها تقيس أداؤها اعتمادا على ما حققته للزبائن، فهي تعتمد على نظام للقياس يشمل كافة المتعاملين معها، مما يجعله مرتبط بـكل المتغيرات التي تؤثر على بيئة الأعمال.

يعتمد نظام إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المعايير تسميها الهيئة الدولية للمواصفات (ISO) (معايير إدارة الجودة) و تسميها المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM) (معايير إمتياز الأعمال) و رغم الاختلاف بينهما إلا إنهما يتفقان على إن المقاييس المالية لا تكفي للتعبير عن أداء المؤسسة خلال الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة.

مشكلة الدراسة:

هذه الدراسة تقوم بتحليل عدم قدرة نظرية القياس المحاسبي الحالية و التي يعبر عنها في التقارير و القوائم المالية من توضيح مستوى الأداء الحقيقي خلال الفترة المحاسبية، مما يضلل المستثمرين أو المستخدمين للتقارير و القوائم المالية من تحديد إستمرارية المؤسسة و قدرتها على تحقيق الأرباح في المدى المتوسط و الطويل، فلم يعد القياس المحاسبي بشكله الحالي قادر على الوفاء بهذا الهدف. و يرجع هذا؛ في المقام الأول للتزايد المستمر للمؤثرات على منشأة الأعمال، و كذلك تعدد الخيارات و بدائل القياس المحاسبية، كما إن المقاييس المحاسبية في كثير الأحوال أثبتت عدم قدرتها على الترجمة الفورية لنتائج الحدث المراد قياسه.

ظهر القياس المحاسبي للجودة الشاملة مع بداية التسعينات من القرن السابق معتمداً على التطور الكبير الذي حدث في الأنظمة الإدارية في العالم و تطبيق عدد كبير من المؤسسات مفهوم الجودة

الشاملة , و الذي أوجب على هذه المؤسسات قياس أداؤها بما يتماشى مع هذا المفهوم الإداري الجديد.

لكن القياس المحاسبي في بادئ الأمر لم يمكن المحاسبين و الإدارة المالية من قياس إدارة الجودة الشاملة, مما أدى لتدني دور المحاسب و الإدارة المالية في المؤسسة و أظهر الهيكل التنظيمي العديد من الإدارات المستحدثة مثل إدارة ضبط الجودة, أو إدارة البحوث و التطوير و غيرها من المسميات و التي كانت تستخدم أدوات مثل RADAR كبديل للقياس المحاسبي .

و لكن عند ظهور القياس المحاسبي المتوازن في عام 1992 تغير الوضع بالتدريج ليبنى بالتدريج الفكر المحاسبي للجودة الشاملة و الذي يحتاج لإطار شامل للقياس سعت العديد من الدراسات قام بها محاسبين و هيئات محاسبية حول العالم و كذلك الهيئات و المؤسسات العالمية للجودة الشاملة لتوضيح هذا الإطار و الذي يحوي على منهجية معينة تساعد على القياس المحاسبي الشامل للمؤسسة من خلال تطوير نماذج و أدوات و مقاييس جديدة تساعد على تحديد المستوى الحالي للعمل كما تكشف مناطق التحسين (Area for improvement) .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في إنها تقوم بتوضيح نقاط الالتقاء و الترابط ما بين القياس المحاسبي من جهة و القياس المتوازن للجودة الشاملة من جهة أخرى لتحديد التأثير المتبادل فيما بينهما, ثم التعريف بالقياس المحاسبي للجودة الشاملة و الذي تطور إلى القياس المحاسبي المتوازن و ستقوم هذه الدراسة بتطوير التقارير و القوائم المالية المنشورة لتجعلها تعبر عن المركز التنافسي للمؤسسة بدلا من تعبيرها عن المركز المالي فقط, و هو المفهوم الجديد الذي تسعى (FASB)(Financial Accounting Standards Board) أن تنشره للتقارير المالية و الذي يجب أن يوجه للمستفيدين منها على مختلف اتجاهاتهم, فيجب أن تتلافى هذه التقارير المشاكل التي تواجه التقارير و القوائم المالية من ناحية و التي تواجه تقارير التقييم الذاتي من الناحية الأخرى .

فمن ناحية فهذه التقارير تتجه لتحل أحد أهم المشاكل للتقارير المالية و هي عدم قدرتها على الترجمة الحقيقية لنتائج الحدث المراد قياسه مما يجعل متخذ القرار لا يتخذ القرار الصحيح , و من الناحية الأخرى فتعدد المؤسسات التي تصدر معايير الجودة أيضا يؤثر على دقة المعلومة الناتجة عن تقارير التقييم الذاتي . و لذلك تقوم هذه الدراسة على جعل التقارير و القوائم المالية تشتمل على معلومات تتعلق بالجودة (إمتياز الأعمال) قد تكون هذه المعلومات غير مالية و لكن مهمة لتحديد المركز التنافسي للمؤسسة في الأسواق المالية.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف بالإتجاهات الحديثة للقياس المحاسبي.
- 2- توضيح مفهوم القياس المحاسبي للجودة الشاملة الذي نتج عن تطور مفهوم القياس المحاسبي المعتمد على المعايير المحاسبية من ناحية و القياس المتوازن للجودة الشاملة المعتمدة على معايير امتياز الأعمال من الناحية الأخرى.
- 3- التعرف بالمعلومات اللازمة للتعبير عن أداء المؤسسات و بأهمية إضافتها للتقارير المالية السنوية.
- 4- تحديد مدى كفاية المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة.
- 5- تضيف الدراسة قائمة مقترحة جديدة لمجموعة التقارير و القوائم المالية, مبنية على القياس المحاسبي المتوازن, مما ينتج عدد كبير من المعلومات تزيد من المحتوى الإعلامي للتقارير و القوائم المالية المنشورة.
- 6- التعرف بطبيعة و طريقة عرض هذه المعلومات في القوائم المالية المنشورة.
- 7- التطبيق للقائمة على أحد المؤسسات لتوضيح المحتوى الإعلامي لهذه القائمة المقترحة.
- 8- توضيح مدى توفر الأساليب المنهجية في جمع و تحليل هذه المعلومات, في الدراسة التطبيقية.

فرضيات الدراسة:

قامت الدراسة بدراسة مدى صحة الفروض التالية:

الفرضية الأولى:

1. القياس المحاسبي للجودة الشاملة يساعد على بناء قياس شامل لكافة أنشطة المؤسسة التي تؤثر على الأطراف ذات المصلحة.

الفرضية الثانية:

2. المحتوى الإعلامي للتقارير و القوائم المالية المنشورة غير كافي لتوفير المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لها.

الفرضية الثالثة:

3. النموذج المقترح للقياس المحاسبي المتوازن يفصح عن المعلومات التي تحتاجها الأطراف ذات المصلحة بشكل متوازن داخل القوائم المالية المنشورة.

منهجية الدراسة:

بما إن الدراسة تتعلق بالإطار النظري للمحاسبة من خلال قياس و عرض و الإفصاح عن المعلومات المحاسبية غير المالية الذي يتكون من قراءة المعلومة و استنباط المعنى لها و دراسة مدى صحتها, كما يحتوي على نموذج مقترح للقياس المحاسبي المتوازن تم تطبيقه على بنك فيصل الإسلامي السوداني لذلك أعتمد الباحث على مزيج من المناهج التالية في تكوين الدراسة:

- المنهج الاستنباطي.
- المنهج التاريخي.
- المنهج الاستقرائي.
- المنهج الوصفي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : بنك فيصل الإسلامي السوداني.

الحدود الزمانية : في الفترة من 2004 و حتى 2006م.

خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من المقدمة و ثلاث فصول, الفصل الأول بعنوان القياس المحاسبي للجودة الشاملة يتكون من ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان الإتجاهات الحديثة في القياس المحاسبي و إحتوى الإتجاهات الثلاثة للقياس المحاسبي و الذي بدأت بالقياس المالي للمعلومات و من ثم القياس النوعي للمعلومات حتى التوجه الجديد للقياس المحاسبي للجودة الشاملة و في المبحث الثاني تم توضيح القياس المتوازن للجودة الشاملة و هو الإتجاه الجديد المنافس للقياس المحاسبي في تقييم أداء المنشآت أما المبحث الثالث فقد وضح الإتجاه المحاسبي الجديد المتفرع من القياس المحاسبي للجودة الشاملة و هو القياس المحاسبي المتوازن.

الفصل الثاني كان بعنوان التقارير المالية المنشورة و يتكون من ثلاث مباحث, المبحث الأول يوضح مفهوم و أهداف و مستخدمو و مكونات التقارير المالية المنشورة, أما المبحث الثاني فكان بعنوان الإفصاح في التقارير المالية المنشورة و قد اوضح مفهوم الإفصاح و محدداته و كذلك متطلبات زيادة الإفصاح بإضافة قائمة جديدة لمجموعة القوائم المالية المنشورة, في المبحث الثالث تم توضيح المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة, و أحتوى على مفهوم للمعلومات المحاسبية و الخصائص التي يجب ان تتوفر فيها, كما تم

توضيح الإتجاهات الثلاثة لدراسات المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة.

أما الفصل الثالث و الأخير بعنوان النموذج المقترح للقياس المحاسبي المتوازن لمستخدمي التقارير المالية المنشورة تكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان القياس و الإفصاح في النموذج المقترح للقياس المحاسبي المتوازن، و لقد أوضح فيه الباحث القائمة الجديدة المقترحة للقياس المحاسبي المتوازن و منهجية تحليل هذه القائمة المقترحة، كما أوضح المحتوى الإعلامي الإضافي للقائمة. أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان النموذج المقترح للقياس المحاسبي المتوازن لبنك فيصل الإسلامي السوداني و الذي إحتوى على معلومات عن بنك فيصل الإسلامي السوداني كما أوضح ما يميز القياس المحاسبي المتوازن للبنوك عن باقي القطاعات الإقتصادية، و أخيراً؛ في المبحث الثالث قام الباحث بعمل الدراسة التطبيقية التحليلة للنموذج المقترح، الذي تم فيها بناء قائمة القياس المتوازن لبنك فيصل الإسلامي السوداني كما تم توضيح المقاييس المكونه لها كما تم تطبيقها على البنك مع تحديد المحتوى الإعلامي الإضافي لها.

الدراسات السابقة:

إن التطور الكبير الذي حدث للقياس المحاسبي من حيث المفهوم و الأدوات و الذي نتج عن التطور الكبير في احتياجات الأطراف ذات المصلحة من المعلومات المحاسبية، أظهر العديد من النظريات المحاسبية الجديدة التي تقيس الأداء المؤسسي مثل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و المحاسبة عن الموارد البشرية و المحاسبة البيئية و كلها تحاول تغطية النقص في المحتوى الإعلامي للتقارير و القوائم المالية المنشورة و لكنها تنظر بشكل جزئي لأداء المؤسسة، إلى أن ظهر القياس المحاسبي للجودة الشاملة و الذي تتطور بالفكر المحاسبي ليجعله شامل لكل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

1- دراسة (Robert S. Kaplan & Norton 1992):⁽¹⁾

جاء أول وصف منشور على نطاق واسع للقياس المحاسبي المتوازن لكل من ربورت كابن و ديفيد نورتون في مجلة Business review عام 1992 التي من خلالها وضعوا النموذج الأولي لقائمة تقيس بشكل متوازن إجمالي نشاط المؤسسات القياس المحاسبي المتوازن و الذي يتكون من أربعة توجهات إستراتيجية معتمدة على رؤية المؤسسة و هي:

- لكي تنجح مالياً، كيف ينبغي أن ننظر إلى مساهمينا؟
- لكي تنجح رؤيتنا، كيف أن ننظر لعملائنا؟

⁽¹⁾ (1) نيلز جوران و آخرون، الأداء البشري الفعّال بالقياس المتوازن، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيك)، القاهرة، 2002م، ص 41.

- لكي نرضي مساهمينا و عملائنا، في أي عمليات يفترض ان تتفوق و تتميز؟

- لكي ننجح من خلال رؤيتنا كيف نحافظ على قدرتنا على النمو و التطور؟

لقد أوضح إنه لا يوجد أي مقياس وحيد يصلح لتحديد نوع الأهداف و الأغراض التي تخلق القيمة المضافة، و لقد أوضح إن الحل هو نظام قياس متوازن و هو ما يسمى سجل الأداء المتوازن و هو سجل يبين الأداء معتمداً على العديد من المتغيرات. قام كابلن ببنائه معتمداً على أربعة أنواع من المتغيرات وهي (النتائج الرئيسية، نظرة الزبون، المعيار الداخلي، التعلم و التطور).

لقد أوضح Kaplan & Norton أن هناك عدة أمور يمكن أن تخلق قيمة على المدى الطويل (الدراسة و التطوير، الإنفاق، المصروفات، تدريب الأفراد، أنشطة تطوير العمليات، أنظمة الإدارة البيئية)، و بالتالي يمكن لسجل الأداء المتوازن اعتماداً على جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من إعداد تقارير مالية قصيرة الأجل لتوضيح هبوط مستوى الأداء، مما يمكن أنظمة الإدارة المالية من قياس و تحديد و عرض العوامل الفعالة التي تحقق القيم المستقبلية، فيعتبر سجل الأداء المتوازن النموذج الأمثل لتوضيح العلاقة بين الأداء المالي و الأسباب التي تؤدي لهذا الأداء.

سعت الدراسة من خلال المتغيرات التي وضعتها في السجل لإرضاء ثلاث زبائن و هم الملاك و المستهلكين و العاملين و لكن لم يسعى لإرضاء المجتمع المحيط بالمؤسسة. فتوجهه لقياس رضا المستهلكين من خلال متغيرات نظرة المستهلك. و كذلك سعى لقياس رضا العاملين من خلال متغيرات الإبداع و التعلم أما إرضاء الملاك فقد سعى لقياسه بواسطة المتغيرات المالية و متغيرات المعيار الداخلي بالإضافة للمتغيرات نظرة المستهلكين و الإبداع و التعلم.

2- دراسة برانكاتو 1996م: (1)

في دراسة قام بها كارولين ك. برانكاتو لتحديد العلاقة بين القياس المحاسبي الإستراتيجي و بين المستثمرين و أسواق المال فقدّم إستان 11 ألف مسئول تنفيذي و مدير و محلل مالي من أعضاء FASB يتم خلاله إعداد قائمة بالمؤسسات الأكثر تمتعاً بالإعجاب في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ثماني خصائص حسب أهميتها و هي (مهارة الإدارة، جودة المنتجات، القدرة على الاجتذاب و التطوير و الاحتفاظ بالأفراد الموهوبين، القيمة كاستثمار

⁽¹⁾ كريسن أشتون، تقييم الأداء الإستراتيجي - الجزء الثالث -، ترجمة علاء أحمد صالح، القاهرة، مركز الخبرات الإدارية بيك، 2001، ص 202 - 203.

طويل المدى، استخدام الأصول المؤسسية، السلامة المالية، الإبداع و الابتكار، المسؤولية تجاه المجتمع و البيئة).

كانت نتيجة دراسة **برانكاتو** " أن السمعة الطيبة تستلزم ما هو أكثر بكثير من سلك النقود فحسبما تم قياسها نجد إن نصفها يأتي من أمور معنوية مثل أسلوب معاملة المؤسسة لموظفيها، و مقدار ما تنفقه على البحوث و التطوير، و مدى قوة فريقها الإداري، و هذه الأمور التجريدية مهمة جداً في تحديد مستوى الأداء الإجمالي للمؤسسة".
أهم ما يميز هذه الدراسة إنها بنيت على وجهة نظر المحاسبين لنجاح المؤسسات، و التي بينت أن النجاح لا يعتمد على الجوانب المالية فقط، و لكنها لم تقوم ببناء نموذج لتحديد درجة نجاح هذه المؤسسات رغم إنها أوضحت عدد من الخصائص التي يفترض توفرها في هذه المنشآت، كما إنها لم تضيف قائمة لمجموعة القوائم المالية المنشورة مما يجعلها تبين فقط أهمية القياس غير المالي.

3- دراسة هايدمان و أندرسون 1997م :⁽¹⁾

أوضحت الدراسة ان نجاح المؤسسات يعتمد بشكل واضح على طريقتها في بناء أهدافها و الذي يقوم على بناء مجموع المقاييس التي تعبر عن أدائها و كذلك التقارير الداخلية و الخارجية التي توضح مستوى ما حققته في تحقيق أهدافها. كما أوضحت أن هناك سببين أساسيين لقياس الأداء الأول أنه يمد بالمعلومات الأساسية اللازمة للتطوير الإداري في القطاع العام، اما ثانيهما فهو الأساس التي يبنى عليه توزيع المسؤولية في المؤسسة العامة.

هدفت هذه الدراسة لهدفين أثبتت الأول التعريف بالمعلومات اللازمة للتعبير اداء المؤسسات العامة و بأهمية إضافتها للتقارير المالية السنوية أما الهدف الثاني التعريف بطبيعة و طريقة عرض هذه المعلومات في الخطط التي تبنيها المؤسسات العامة.

شملت الدراسة 245 تقرير مالي سنوي و 83 خطة شملت 41 مؤسسة حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية و خرجت الدراسة بعدد من النتائج الرئيسية أهمها أن هناك تطور واضح في عرض المعلومات التي تعبر عن الأداء في التقارير المالية السنوية خلال السنوات محل الدراسة كما إن عدم وجود معلومات الأداء في التقارير المالية المنشورة لا يسمح بكشف الثغرات في الأداء و بالتالي لا يسمح بمحاسبة المسؤولين عن التقصير.

تمتاز هذه الدراسة بأنها أوضحت مجموعة من المقاييس الإدارية التي يمكن ان تضاف للتقرير المالي و يمكن لها أيضاً ان تضاف

¹ Hyndman and Anderson, The use of performance information in external reporting and internal planning: a study of executive agencies, ACCA Research Report No. 52, 1997.
<http://www.acca.org.uk/research/summaries/50682>

للتقارير الداخلية مما يساعد على زيادة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة، و لكنها لم تبني هذه المقاييس بشكل متوازن بناءً على القياس المحاسبي المتوازن، بل إعتمدت على خصائص القطاع العام في الولايات المتحدة الأمريكية.

-4 دراسة مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية 1997م : (1)

قام مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة United States General Accounting Office بعمل دراسة حول بطاقة الأداء المتوازن بعنوان " قياس الأداء و توضيح النتائج للمؤسسات العامة " و أوضح أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن في التعبير عن نتائج القياس في المؤسسات العامة يحقق عدد من النتائج :

- 1-** تطوير الغايات و الأهداف و القياس للتشغيل و الإستراتيجية.
 - 2-** التركيز على المناطق الأكثر أهمية في العمليات التشغيلية و الإستراتيجية.
 - 3-** تنفيذ الاحتياجات الإستراتيجية حسب الأوليات.
 - 4-** إرضاء احتياجات الزبائن كل على حدا.
 - 5-** فعالية الأداء الداخلي للأعمال.
 - 6-** زيادة قدرة النظام على التعلم و النمو.
- كما أوضحت الدراسة بالتفصيل طريقة بناء سجل الأداء المتوازن في المؤسسات العامة بما يحقق النتائج السابقة كما وضعت نموذج للسجل بما يتماشى مع المؤسسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

تمتاز هذه الدراسة بأنها بنت قائمة تضاف للقوائم المالية لمؤسسات القطاع العام على وجهه الخصوص، مع تركيزها بشكل واضح على مقاييس الحكومة الإلكترونية التي تعمل بها مؤسسات القطاع العام بالولايات المتحدة الأمريكية، و لذلك يأخذ على هذه الدراسة تركيزها على مؤسسات القطاع العام في الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي يلاحظ فيه التركيز الشديد على الجوانب المعلوماتية و التعامل معها.

-5 دراسة جورج براون (التحاسب ومقاييس الأداء) 1998م : (2)

وضعت الدراسة مجموعة من المبادئ و مجموعة الأدوات لنظرية القياس المحاسبي الجديدة التي ينتها الدراسة و التي تعتمد على

¹ (United States General Accounting Office, Measuring Performance and Demonstrating Results of Balance Scorecard , September 1997.

²⁰ George Brown, Accountability and performance measurement, ACCA, Professional Scheme, Relevant to Paper 3.3, 01 Aug 1998. <http://www.acca.org.uk/publications/studentaccountant/63928>

مجموعة من المبادئ الإدارية، تقوم هذه الدراسة بشكل أساسي على السؤال " ما الذي يجب قياسه في العمل المؤسسي مهما كان نوعه أو حجمه ؟ " وجدت الدراسة أن هذا يعتمد على الأهداف الموضوعية فالمؤسسات الصناعية مثلاً أهدافها تكون زيادة حصتها السوقية من خلال تجديد أعمالها و تطويرها بشكل مستمر ، أما المؤسسات غير الربحية فقد يكون الهدف توفير المال اللازم لإتمام عملياتها و الاستفادة القصوى منه (القيمة للمال) (Value for Money).

إن المشكلة الحقيقية في القياس المحاسبي كما بينتها هذه الدراسة تقوم على قياس المبادئ التي تحقق تحفيز العاملين مثل القيادة (Leadership) و أيضاً قياس مجموعة العوامل التي تؤثر على بيئة العمل سواء عوامل داخلية و خارجية، إن المتطلبات الأساسية لتحقيق هذه النظرية كما بينت الدراسة:

- أن يستطيع الموظف أن يقيس أداؤه اعتماداً على مبادئ معينة.
- أن تكون هذه المبادئ قابلة للتطبيق في المحاسبة.

و وجهت الدراسة بضرورة الإعتماد على هذه المبادئ بصورة أساسية في بناء أنظمة التحكم الإداري (Management Control Systems) التي تعتمد على المقاييس الكمية و النوعية و يتم القياس بعدد كبير من الأساليب المختلفة، و أستدل بذلك في أحد المقاييس الجديدة التي تعتمد عليها المؤسسات العالمية اليوم و هو عدد الابتكارات و الذي ظهر بشكل واضح في الأنظمة الحديثة مثل الأنشطة المعتمدة على التكاليف (ABC) (Activity Based Costing) و الأنشطة المعتمدة الميزانية (ABB) (Activity Based Budgeting) و إدارة الجودة الشاملة (TQM) (Total Quality Management) و التحسين المستمر (CI) (Continues Improvement) و غيرها .

تمتاز هذه الدراسة بأنها سعت لقياس الأداء المؤسسي بناءً على المبادئ الإدارية الحديثة، كما اوضحت خصوصية مقاييس الأداء لكل قطاع إقتصادي، فقد توجهت الدراسة لربط المحاسبة الجودة الشاملة.

و هي اول دراسة تحدثت مباشرة بربط القياس الماسبي بالمبادئ الإدارية الحديثة المتوفرة في أنظمة الجودة الشاملة، و لكن يعاب على هذه الدراسة أنها لم تقوم ببناء قائمة تمكن من القياس المحاسبي للجودة الشاملة، كما إنها لم تربط أسلوب القياس المحاسبي بالقياس المحاسبي المتوازن.

6- دراسة كيفين هاندريكس 2000 : (1)

¹ Kevin B. Hendricks, *The Impact of Total Quality Management (TQM) on Financial Performance: Evidence from Quality Award Winners*, Richard Ivey School of Business, The University of Western Ontario, March 2000.

قامت الدراسة بتحليل نتائج الأداء المالي لـ 600 منشأة فائزة في جوائز الجودة في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية خلال عشرة سنوات و كانت نتائج الدراسة أن الأداء المالي يتحسن بشكل مستمر في السنوات بعد الفوز بالجائزة لكل المؤسسات الفائزة، و ذلك بشرط أن تكون الجودة الشاملة قد طبقت بفعالية. هذا يؤكد دور تطبيق الجودة الشاملة في نجاح المؤسسات و تحقيق العوائد المالية لها، مما يضحّد الكثير من النقد الذي وجهه لتطبيق الجودة الشاملة و توجهها نحو القياس النوعي للبيانات و إنها لا تهتم بالأرباح المالية بل تهتم بجوانب أخرى غير مالية، مما يجعل المنشأة تتجه نحو تحقيق هذه الأهداف غير المالية. أثبتت الدراسة أهمية تطبيق الجودة الشاملة في نجاح المنشآت رغم إنها تركز على الجوانب النوعية غير المالية في الأداء، ولكن النتائج المالية الجيدة و المتحسنة للمنشآت التي طبقتها أثبتت أن تطبيق الجودة الشاملة بفعالية سيحقق النجاح لهذه المنشآت. تمتاز الدراسة بأنها أوضحت أهمية تطبيق الجودة الشاملة بفعالية في نجاح المنشآت، كما إنها أوضحت أهمية القياس النوعي للمعلومات في قياس نجاح المنشآت و لكنها لم تقوم ببناء قائمة محاسبية تقيس الأداء النوعي لهذه المنشآت الناجحة.

-7

دراسة ديفيد لوكر و شارس إنتر 2000 : (1)

هذه الدراسة أصدرتها جامعة بنسلفانيا الأمريكية University of Pennsylvania بعنوان **بطاقة القيمة المدعة** The Value Creation Index (VCI) و تهدف لتطوير بطاقة تقيس أداء المؤسسات معتمدة على عدد من المقاييس غير المالية مثل القيمة السوقية للمؤسسة، و ذلك من خلال تحديد العناصر الرئيسية التي تواجه المؤسسة، و بناء مجموعة المؤشرات التي تتكون منها البطاقة، من خلال ثماني مجموعات رئيسية مرتبة حسب أهميتها و هي (رضا الزبائن، رضا العاملين، الابتكار، الاستثمارات الجديدة، التكنولوجيا، التوكيلات و الامتيازات، جودة المنتجات و العمليات، الأداء البيئي). تعتبر هذه الدراسة أفضل الدراسات السابقة لأنها تمتاز بإنها قامت ببناء قائمة مالية تضاف لمجموعة القوائم المالية تعبر عن الأداء النوعي للمعلومات كما إنها اعتمدت على قياس المبادئ الإدارية الحديثة لبناء هذه القائمة، كما إنها قامت بتقسيم هذه القائمة بطريقة متوازنة، إلا إنها لم تأخذ في الحسبان الخصائص النوعية للقطاعات الاقتصادية المختلفة و بالتالي لم تبني مقاييس محددة لها، كما يعاب

⁰¹ Geoff Baum, Chris Ittner, David Larcker, Jonathan Low, Tony Siesfeld, and Michael S. Malone, "Introducing the New Value Creation Index," *Forbes ASAP* (April 4, 2000) p 646.

عليها إنها لم تأخذ في الحسبان معايير الجودة الشاملة كأساس لبنائها رغم أهميتها.

8- دراسة مارك لي إنمان 2000م: ⁽¹⁾

هذه الدراسة بعنوان " السجل المتوازن و الأعمال الصغيرة The Balanced Scorecard and The Small Business قامت بالتعاون مع ACCA بالإهتمام بتحديد كيف يمكن استخدام سجل الأداء المتوازن في الأعمال الصغيرة و أوضح أن نجاح القياس المحاسبي المتوازن يعتمد على تحقيق الآتي:

- يجب أن تغطي كافة الأنشطة.
- يجب أن تشمل كافة الأطراف ذات المصلحة.
- يجب أن تغطي المدى الطويل كالمدى القصير.
- يجب أن تتصل بالإستراتيجية.

قامت الدراسة بتطبيق القياس لمحاسبي المتوازن على 5 مؤسسات صغيرة و توصلت للنتيجة التالية "القياس المحاسبي المتوازن يمكن تطبيقه بكفاءة على الأعمال الصغيرة على المستويين التشغيلي و الإستراتيجي و يحقق نتائج جيدة في العمل و تطوير الأداء."

تمتاز هذه الدراسة بأنها طبقت القياس المحاسبي المتوازن على عدد من المؤسسات الصغيرة و أكدت نجاحه فيها و لكنها لم تقوم ببناء قائمة مالية يمكن نشرها مع القوائم المالية.

9- دراسة د. مجيد جاسم الشرع و آخرون 2001م: ⁽²⁾

الدراسة بعنوان " الدور الإعلامي للمحاسبة في ظل معطيات السوق المحلية " يتكون مجتمعها من 50 من مؤسسات المساهمة الأردنية من القطاع العام و الخاص و المصارف و توجهت إلى دراسة المؤسسات من ثلاث اتجاهات رئيسية الأول درجة رضا المجتمع عن طبيعة عمل المؤسسة الثاني درجة الولاء الوظيفي بالنسبة للعاملين و الثالث درجة نمو المؤسسة في السوق المحلية.

خلصت الدراسة إلى أهمية الدور المحاسبي في تزويد منظمات الأعمال بالمعلومات المتسقة من أجل تأكيد دورها الاقتصادي و الاجتماعي الذي ينعكس إيجاباً على مجمل نشاطها، و أوضحت الدراسة أن هذا الدور تكتنفه مشاكل عدة من أهمها تلبية احتياجات المجتمع و معطيات السوق المحلية التي تتمثل بالعرض و الطلب و عوامل المنافسة لذلك تتركز أهمية المحاسبة في تبصير إدارة المؤسسة بما يجري حولها ضمن إطار معلومات مفيدة تركز عليها عملية اتخاذ القرار.

¹⁰ Mark Lee Inman ,The balanced scorecard and the small business, 01 Aug 2000

<http://www.acca.org.uk/publications/studentaccountant/44014>

⁽²⁾ د. مجيد جاسم الشرع و آخرون، الدور الإعلامي للمحاسبة في ظل معطيات السوق المحلية، مجلة الإداري السنة 23، العدد 84، مارس 2001م، ص 95-136.

تمتاز هذه الدراسة بأنها قامت بتحليل الدور الإعلامي للمحاسبة في السوق و لكنها لم تبين كيف للمحاسبة أن تزيد هذا الدور الإعلامي.

10- دراسة ويني يوبن 2001: (1)

أصدرت FASB دراسة بعنوان Business and Financial Reporting, Challenges from the New Economy أوضحت أن التحديات الجديدة في الاقتصاد اليوم جعلت الكثير من المتغيرات التي يجب أن تقاس غير مالية و أضاف بما نصه:

"The important value drivers in the new economy are largely non-financial and do not lend themselves to presentation in financial reports. However, a set of measures could be developed that would allow investors and creditors to evaluate entities and compare them with one another."

و لقد أوضحت الدراسة أن هناك العديد من البحوث و النماذج التي تقيس أداء المؤسسة بشكل متوازن مثل نموذج أسكانديا المتوازن، و نموذج مجموعة كونراد للمحاسبة KONRAD السويدية، و سجل سلسلة القيمة: The Value Chain Scoreboard، و بطاقة القيمة المبدعة (The Value Creation Index (VCI) و غيرها .

أوضحت الدراسة أيضاً إن كل النماذج السابقة مكونة من مجموعات لقياس المؤسسة بشكل متوازن يشمل كافة الجوانب في الأداء لذلك أوضحت الدراسة أن هناك أربعة موجهات تأخذ في الحسبان لعمل قائمة غير مالية للمعلومات (New Metrics) و هي:

1- يجب التعبير عن المعلومات غير المالية في شكل أرقام ليتمكن مقارنتها من فترة لأخرى.

2- وضع المعلومات غير المالية في مجموعات لكي لا يتم الدراسة عنها في القائمة.

3- يجب أن توضح القائمة كافة أوجه نشاط المؤسسة.

4- يجب أن توضح القائمة الخصوصية لنوع الصناعة أو السوق. إذا تم بناء القائمة اعتماداً على الموجهات الأربعة فإن هناك عدد من الإضافات الحقيقية التي يجنيها العرض و الإفصاح المحاسبي في القائمة الجديدة:

1- العرض بشكل منتظم أفضل من العرض غير المنتظم للمعلومات غير المالية.

2- يعطي صورة أدق و أشمل للسوق و مجال الصناعة.

¹⁰ Wayne S. Upton, Challenges from the New Economy, Business and Financial Reporting, Financial Accounting Standards Board, NO. 219-A, APRIL 2001.

3- توضح مجموعة من المؤشرات عن رضا الزبائن و العاملين لقياس مستوى النمو و التطور في المؤسسة.

4- التغير من عام لآخر يكون واضح في مجموعة المؤشرات المترابطة أفضل من المؤشر الواحد.

كما أوضحت الدراسة إن هذه النماذج تفيد في قياس المؤسسة من الداخل و لكن يمكن تحقيق فوائد كبيرة إذا تم مقارنة النتائج مع المؤسسات الأخرى.

تمتاز هذه الدراسة بأنها قامت بتحليل الوضع الحالي للقياس و الإفصاح المحاسبي المتوازن, مع توضيحها لعدد من الدراسات السابقة كل منها تصنف قائمة محاسبية للقوائم المالية المنشورة, و كما أوضحت الدراسة أن هذه القوائم المالية لم تنجح حتى الآن في تحديد درجة نجاح المنشآت. و لكن يعاب على كافة الدراسات السابقة التي شملتها الدراسة إنها لم تربط القائمة بالمبادئ الإدارية الحديثة أو بالنماذج العالمية للجودة الشاملة.

11- دراسة ديفين كارل توماس 2004م: ⁽¹⁾

قامت AICPA بعمل دراسة بعنوان المالية الجديدة "The new finance" فقامت بعمل استبيان لـ 120 مؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية حول أهمية المعلومات المالية بشكل عام داخل هذه المؤسسات و خرجت الدراسة بخلاصة :

"The New Finance is less about accounting and more about management - and becoming strategic decision makers in our companies."

إن التركيز اليوم في المؤسسات على المعلومات الإدارية أكثر من المعلومات المالية , و ذلك نتيجة عدد كبير من المتغيرات المؤثرة على بيئة الأعمال و التي تدفع الكثير من المؤسسات إلى وضع الخطط الإستراتيجية طويلة الأجل لمجابهتها.

تمتاز هذه الدراسة بأنها أوضحت أهمية المعلومات غير المالية , و دور المبادئ الإدارية في نجاح المنشآت, كما بينت التوجه الجديد للمنشآت نحو التخطيط الإستراتيجي و الذي لا يستطيع القياس المحاسبي التقليدي أن يحدد مستوى ما حققته المنشأة فيه, و لكنها لم تقم ببناء قائمة تبين كيف قياس هذه المعلومات غير المالية.

12- دراسة محاسن عبدالله شمو 2005م: ⁽²⁾

قامت هذه الدراسة بتحديد درجة الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية و تأثيرها على قرارات الإستثمار في أسهم المؤسسة في سوق

¹ Devine Carl, Thomas, Some Conceptual Problem in Accounting Measurement, (AICPA Research in Accounting Measurement, Collected papers, 2004) p 31

² (محاسن عبدالله على شمو , المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية و أثره على قرارات الإستثمار, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة أم درمان الإسلامية, 2005م, ص 40 - 42.

الأوراق المالية، و أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من النتائج أكدت على وجود المحتوى الإعلامي الإضافي لقائمة التدفقات النقدية: " إن للقائمة دور مختلف عن باقي القوائم المالية فهو يبين حركة المال من و إلى المؤسسة و إن المحتوى الإعلامي الإضافي لها يتمثل في مساعدته مستخدمي التقارير المالية المنشورة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية و تقدير مخاطر الإستثمار لتقويم جودة الربحية"

كما إنها تقدم معلومات هامة حول قدرة المشروع على سداد إلتزماته كما أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و الأنشطة الإستثمارية و الأنشطة التمويلية لها محتوى إعلامي أفضل من التدفقات النقدية الإجمالية حيث ان الإفصاح عنها يؤدي إلى زيادة فعالية قائمة التدفقات النقدية في تحقيق أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية كما يوفر معلومات عن كفاءة السياسات المالية كما أن التدفقات النقدية تعتبر قائمة مالية مكملة للقوائم المالية التقليدية و ليس بديلاً لها.

تمتاز هذه الدراسة بأنها أوضحت المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات المالي كأحد القوائم المالية المنشورة و أوضحت أهميتها و دورها في زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة، و لكنها لم تبين دور المعلومات غير المالية في نجاح المنشآت.

تحليل الدراسات السابقة:

لقد أوضحت هذه الدراسات أهمية المعلومات غير المالية و عرضها في القوائم المالية فهناك العديد من المتغيرات الأخرى التي يجب على القياس المحاسبي أن يأخذها في الاعتبار عند تحليله للمركز المالي للمؤسسة أو أرباحها و لقد أوضحت أن المتغيرات تشمل بشكل رئيسي العديد من الجوانب الإدارية و الاقتصادية.

كما أوضحت هذه الدراسات التوجه الجديد للقياس المحاسبي الذي دخل فيه عدد كبير المعلومات غير المالية، و التي تحقق العديد من المزايا في التقرير المالي لكل المستخدمين له، إلا أنه هناك العديد من الاختلافات سواء في القياس أو العرض أو الإفصاح و هذا ما توضحه الدراسات السابقة، و رغم هذا فإنه يدل على أن القياس المحاسبي المتوفر في القوائم المالية لا يكفي لتحديد المستوى السليم لأداء المؤسسة.

تمتاز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها قامت ببناء قائمة جديدة أساسية تضاف لمجموعة القوائم المالية المنشورة تزيد من المحتوى الإعلامي لها من خلال الإفصاح عن العديد من المعلومات المحاسبية غير المالية، إتمدت على القياس المحاسبي المتوازن الذي وضعه روبرت كابتن 1992م مع ربطه بإحتياجات المستخدمين

للتقارير و القوائم المالية المنشورة من ناحية و كذلك ربطه بالقياس
المؤسسي الشامل الذي تعمل به مؤسسات الجودة الشاملة في
العالم من ناحية أخرى و الذي تم إستخلاصه من النماذج العالمية

للجودة الشاملة.